وكل ما يحتاج الى فاعل فهو ممكن فيكون ماهية الانسان ممكنة لنفسها لكن ذلك محال لان الامكان
اضافة يتحقق بين الشئين فلا يمكن تحققها بين الشئ ونفسه واذا كان تقرير الدليل هكذا
سقط السؤال الذي اورده الفاضل هذا تفريع على الماهية المركبة الحقيقية لا يجوز ان يكون
كل واحد من اجزائه مستقلا بنفسه مستغنيا عن البواقي اذ لو كان كذلك لامتنع ان يحصل
منها ماهية يكون لها وحدة كما اذا ضم حجر الى حجر وهذا ضروري ولا يمكن ان يكون
كل واحد من الاجزاء محتاجا الى كل واحد من الاجزاء الباقية من الحيثية التي احتاج اليه
فيها للزوم الدور فقوله المركب ان قام بنفسه اي لا يحتاج الى محل يقوم به استقل
احد اجزائه بان يكون قايما بنفسه والا لم يكن المركب قايما بنفسه وقام الباقي به اي
بذلك الجزء المستقل كالجسم المركب من الهيولى والصورة فان الهيولى ~~والصورة~~
قائمة بنفسها والصورة قائمة بها لكونها حالة فيها وان قام اي المركب بغيره قام جميع
اجزائه بذلك الغير كالبياض المركب من اللونية ومفرقية البصر القائمين بالجسم
الابيض او لا ليس البياض القائم بالجسم مركبا بل هو شئ واحد كما تقدم او قام
بعضه اي بعض المركب به اي بذلك الغير وقام البعض الآخر به اي بذلك البعض بالقايم به
الذي قام بذلك الغير كالحركة السريعة فان الحركة قائمة بالغير وهو الجسم والسرعة
التي هي الجزء الآخر قائمة بالحركة وهذا عند الحكماء فانهم يجوزون قيام العرض بالعرض
واما عند المتكلمين فالسرعة ايضا قائمة بالجسم بدون توسط الحركة كما يجئ الثالث هذا
تفريع على الماهية المركبة المتداخلة الاجزاء قيل يجب ان يكون الفصل علة لوجود الجنس
هذا قول الشيخ ابي علي والا فاما ان يكون الجنس علة له فيلزمه اي فيلزم الفصل الجنس

اي هو علة لوجود الجنس بذاته

الامال

٣٦

لا يقال المراد بالجنس الحصة منه والاستلزام بينها وبين الفصل متحقق لانا نقول ان الحصة
لو كانت علة له لوجب تقدمها وهو ممتنع لان تحصصها انما هو بسبب المقارنة واذا لم تتحصص
كان جنسا وعاد المحذور او لا يكون اي لا يكون الجنس علة للفصل والتقدير ان الفصل ليس
علة للجنس فيستغني كل واحد منهما فيمتنع التركيب عنهما على ما مر قلنا ان اردتم بالعلة
ما يتوقف الشئ عليه في الجملة فلا يلزم من عليه الجنس استلزامه للفصل وان اردتم ما يوجبه
اي العلة التامة فلا يلزم من عدم عليه احدهما للآخر الاستغناء مطلقا لجواز ان يكون
الفصل امرا حالا في الجنس فيكون الفصل محتاجا اليه لكونه موضوعا له ولا يكون احدهما
موجبا للآخر قيل في هذا السند مناقشة فان الفصل لو كان حالا في الجنس لكان الجنس
موجودا قبله في الخارج اذ هو محل له وهو محال لان الجنس امر مبهم لا يتعين ما لم ينضم اليه
الفصل لانه المعين فلو كان موجودا قبله لزم وجود المتعين قبل وجود المعين وهو ح
واعلم ان الشيخ اراد بقوله الفصل علة لوجود الجنس ان طبيعة الجنس في العقل امر
مبهم لا يتحصل بنفسه له قابلية ان يكون اشياء كثيرة يكون كل واحد غير الآخر فيحتاج
لا محالة الى ان يضيف اليه الذهن امرا زايدا يتحصل ويتعين به ويصير احد
هذه الاشياء المحتملة بعينه وذلك الزايد هو الفصل والعلية للفصل بهذا المعنى
ضرورية لا حاجة لها الى الدليل والدليل المذكور في المتن ليس مما ذكره الشيخ بل هو
لبعض المتأخرين وهو فاسد لما ذكره المصنف والشيخ اعظم قدرا من ان يتوهم
ان الفصل علة لطبيعة الجنس في الخارج اذ الفصل في الخارج بعينه هو الجنس فلا يجوز
ان يكون علة له الثالث لما فرغ من مباحث الماهية شرع في الامور اللاحقة بها وهي التعينات

Copyright © King Saud University

مخطوطات جامعة الرياض